

أثر سعر الصرف على التضخم الناري في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١٠) (دراسة قياسية)

أ. م. د. عبد العظيم الشكري

جامعة القادسية/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

Impact of exchange rate on inflation in Iraq for the period (1991-2010)
(An Empirical Study)

Asst. Prof. Abdudem Al-shukari (Ph.D.)

المقدمة

لقد مرّ الاقتصاد العراقي بظروف استثنائية خلال مدة الدراسة. هذه الظروف تمثلت بحربين وعقوبات اقتصادية وما تبع هذه الظروف من انعكاسات سلبية في كافة المتغيرات الاقتصادية، وقد كانت هناك عوامل داخلية وخارجية حالت دون الوصول لما كان يجب أن يكون عليه من تطور اقتصادي. وكان الاقتصاد العراقي قد عانى من بعض أو عدد من السياسات الكلية الخاطئة التي ما زالت اثارها قائمة حتى الان ولدت مشاكل عديدة مثل ارتفاع الاسعار وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي وعجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة والبطالة وغيرها. انعكست بشكل اختلالات نقدية في الاسواق كافة على مستوى التوازن الكلي.

لقد حاول الباحث التركيز على الاقتصاد العراقي ومحاولة التعرف على اهم مشكلة من المشاكل التي عانى منها البلد في هذه الفترة الا وهي مشكلة او ظاهرة التضخم وعلاقته بسعر الصرف وتحليل هذه المؤشرات وتفسيرها في ضوء الظروف المشار إليها كذلك متابعة الآثار التبادلية بين هذه المتغيرات وانعكاسات كل منها على الآخر وذلك في ثلاثة محاور رئيسية. تضمن المحور الاول عرضاً نظرياً لسعر الصرف. في حين خصص المحور الثاني ليتناول عرضاً نظرياً للتضخم في حين ركز المحور الثالث لتوضيح العلاقة المتبادلة بين المتغيرين لمذكورين (سعر الصرف والتضخم) في الاقتصاد العراقي وتحليل تلك العلاقة بأساليب قياسية والتركيز على الاثر الذي يتركه سعر الصرف في التضخم في الاقتصاد العراقي. اذ يعد سعر الصرف من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في توجيهه سياساتها النقدية نحو تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد، وذلك من خلال تأثيره على المستوى العام للأسعار.

مشكلة البحث: Study problem:

تحدد مشكلة البحث في ان زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد العراقي تؤدي الى حدوث موجات تضخمية وتحاول السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي ان تقلل من مستويات التضخم عن طريق التحكم بسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي .ولهذا نعتقد ان هذه المشكلة تستحق البحث والدراسة.

فرضية البحث: Study hypotheses

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي هي سبب حدوث الموجات التضخمية في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة .

هدف البحث: Study objective

من اجل التحقق من فرضية البحث فإنه يهدف الى جملة من الاهداف:

- ١- الوقوف على واقع سعر الصرف الدينار العراقي خلال مدة الدراسة.
- ٢- الوقوف على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي خلال المدة المدروسة.
- ٣- قياس التأثير المتبادل بين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ومعدلات التضخم للمدة قيد البحث.

هيكلية البحث: Study structure

من اجل تغطية موضوع البحث فقد تم تقسيمه الى ثلات محاور تناول الاول منها الاطار النظري لسعر الصرف من حيث المفهوم والانواع والنظريات في حين تناول المحور الثاني الاطار النظري لظاهرة التضخم اما المحور الثالث فقد خصص لدراسة العلاقة المتبادلة بين سعر الصرف و التضخم ومعرفة الاثر الذي يتتركه سعر الصرف على التضخم ، فضلاً عن مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات المتعلقة بموضوعة البحث .

المحور الاول: الاطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف

اولاً: مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف Exchange Rate لعملة ما بأنه " نسبة مبادلة هذه العملة بالعملات الأخرى " ^١ . وبعبارة أخرى فان سعر الصرف الأجنبي (هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقوماً بعده من الوحدات العملة المحلية) ^٢ .

ويعبر عنه بالعملة الوطنية كالدينار العراقي مقابل الدولار او (الدينار الاردني او الليرة السورية او الفرنك الفرنسي) مقابل المارك الالماني، اذ يعبر سعر الصرف الاجنبي عن كمية الوحدات من احدى العملات التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأخرى .

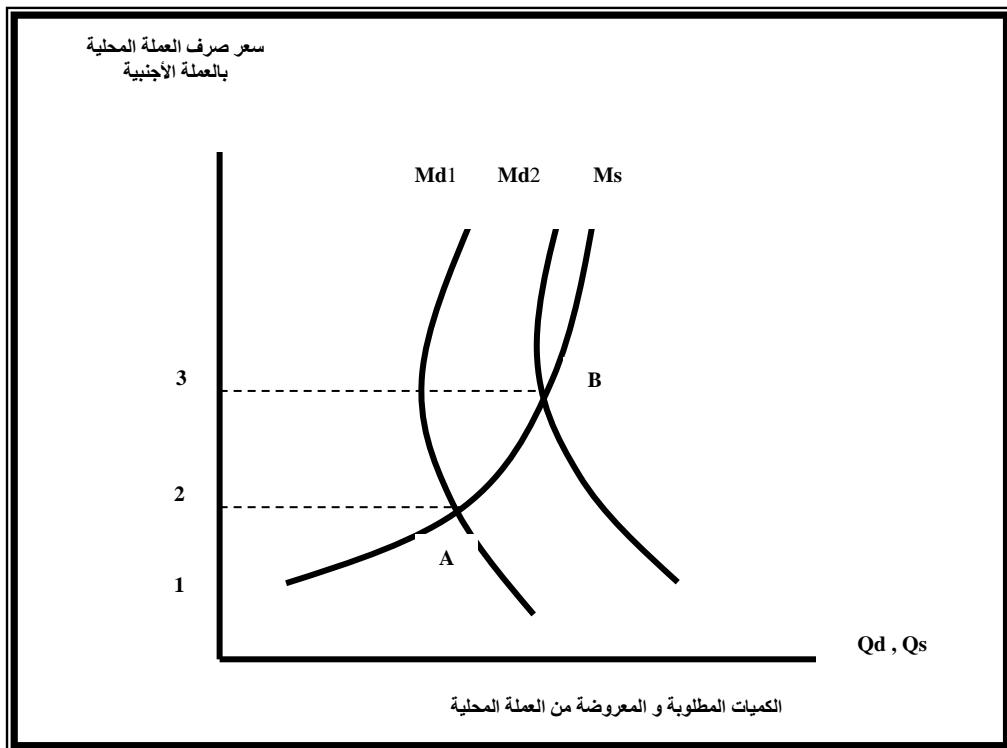
ان استقرار سعر الصرف يعطي حافزاً جيداً لزيادة النمو الاقتصادي ورفع مستويات الانتاج فاستقراره يعكس الاستقرار الاقتصادي للبلد، وان عملية الاستقرار هذه تتطلب ان يستند سعر الصرف الى قاعدة نقدية رصينة ونظام صرف مناسب .

ان سعر الصرف الأجنبي مثل أي من الأسعار الأخرى يتحدد بتقاطع منحنى الكميات المطلوبة منه مع منحنى الكميات المعروضة منه و الشكل التالي يبين تحديد سعر الصرف .

^١ محمد علي ابراهيم العامي المجلة العراقية للعلوم الادارية، سعر الصرف الاجنبي، مدخل نظري، المجلد الاول، العدد الثاني، ٢٠٠٢، ص ١٠٢.

^٢ عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف – العوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصدمات الحقيقية و النقدية، أطروحة دكتوراه، (الковفة، جامعة الكوفة) ٢٠٠٢، ص ٢١.

شكل (١) تحديد سعر الصرف^٣



ثانياً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف^٤

تتأثر اسعار الصرف بعدة عوامل منها :

- ١ - ارتفاع معدلات الصرف للعملات الأجنبية الامر الذي يؤدي الى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه هذه العملات .
- ٢ - تراجع الصادرات او انخفاض اسعارها يؤثر على حجم التدفقات النقدية الدخلة الى البلد .
- ٣ - الحروب والكوارث الطبيعية المؤثرة في الاقتصادات الوطنية للدول اذا يؤثر ذلك في اختلال قوة الاقتصاد الوطني الامر الذي يؤدي الى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الاخرى .
- ٤ - معدل التضخم: اذا يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات الوطنية الى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الاخرى وبذلك يتأثر سعر الصرف مما يؤدي الى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عمله اجنبيه مقابلها لها .
- ٥ - الديون الخارجية: تعد المديونية الخارجية واحدة من الاعباء التي تنقل كاهل الاقتصاد الوطني فضلا عن خدمة المديونية المتمثلة باقتصاد الفوائد السنوية وقد تلقي بعض الدول الى جدولة ديونها مع الدائنين مقابل فوائد عالية الامر الذي يجعل هذه الدول تسدد الفوائد على الأقساط الأصلية وهذا يعني اختلال سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الاخرى .
- ٦-اسعار الفائدة: تؤثر اسعار الفائدة في اسعار صرف العملة الوطنية بشكل غير مباشر فانانخفاض اسعار الفائدة مع توفر فرص استثماريه يؤدي الى زيادة الطلب على رؤوس الاموال بهدف استثمارها مما يؤدي الى تحسن سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الاخرى .

^٣ جيمس جوارتييني. ريجارداستورب : "الاقتصاد الكلي-الاختيار العام والخاص" ، (الرياض، دار المریخ للنشر)، ١٩٨٨ ، ص ٤٩^٥

^٤ عماد محمد العاني : "سياسة صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة" ، مجلة الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ، (بغداد، كلية الادارة واقتصاد، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥) ، ص ٣٣ .

ثالثاً: انظمة سعر الصرف Exchange Rate System

تؤثر البيئة الاقتصادية بشكل مباشر على سعر الصرف وعلى نظام الصرف برمته فأن كانت تلك البيئة تتميز بالاستقرار فأن نظام الصرف سيكون مستقرًا "أيضاً" بما يتلاءم وطبيعة الاقتصاد المعنى سواءً أكان ثابتاً أم مرتباً ، أما في ظروف عدم الاستقرار في ظل ظروف البيئة الاقتصادية المتغيرة فأن مسألة اختيار نظام الصرف تأخذ أهمية قصوى، لذا فأن متخذي القرار الاقتصادي لابد وأن يبحثوا عن الوسائل التي تساعدهم في وضع اليد على نظام الصرف المناسب لبيئتهم الاقتصادية والذي بفضله يتلافوا الخسائر التي قد يمنى بها اقتصاده ، ويمكن حصر التغير في البيئة الاقتصادية الذي يكون تأثيره مباشراً على نظام الصرف هو تعرض الاقتصاد للصدمات الاقتصادية، اذ يتاثر نظام الصرف بالصدمات الاقتصادية المتنوعة فالصدمات النقدية والتي تعني التغيرات المفاجئة في الطلب على النقود تستوجب اتباع نظام الصرف الثابت في حين أن الصدمات الحقيقة والتي هي التغيرات المفاجئة في الجانب الحقيقي من الاقتصاد متمثلاً" في الناتج المحلي الإجمالي تتطلب المرونة في نظام الصرف، يمكن التمييز بين نوعين من انظمة اسعار الصرف هما:

❖ - نظام اسعار الصرف الثابتة The Fixed Exchange Rates System يمكن

تقسيمه الى قسمين:

- ١- نظام سعر الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب : وقد ساد هذا النظام في القرن التاسع عشر، وتطلق قاعدة الذهب على النظام الذي يتم بموجبه ربط قيمة العملة الوطنية للدولة المشتركة في هذه القاعدة بوزن معين من الذهب ، وعلى وفق هذا النظام تكون اسعار الصرف اما ثابتة او يسمح لها بالقلب ضمن حدود ضيقة جدا هي حدود استيراد وتصدير الذهب وعلى هذا الاساس تنشأ علاقة سعرية محددة وثابتة بين الذهب والعملة المحلية للدولة المشتركة بهذا النظام.
- ٢- نظام سعر الصرف الثابت في ظل القاعدة الورقية: يعد هذا النظام بديل لقاعدة الذهب وتل JACKS A الدوله اليه في حالة الازمات والحروب ، اذ تقوم السلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي بتحديد اسعار الصرف بالنسبة لعملتها ولا تترك لظرف العرض والطلب في السوق الحرة ، ويكون تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الاجنبي من خلال البيع والشراء ، باي كميات بحيث تمنع سعر الصرف من الانحراف عن السعر المحدد بأكثر من نسبة معينة في الارتفاع والانخفاض .

❖ نظام اسعار الصرف الحرة The Free Exchange Rates System

تقوم فلسفة هذا النظام على تفاعل قوى العرض والطلب على العملات المحلية في سوق الصرف الاجنبي وبصورة حرية ، أي ان الدولة التي تتبع هذا النظام تستفيد من مرونة اسعار الصرف وهناك نماذج مختلفة لهذا النظام يمكن ايجازها بما يأتي :

- ١- نظام سعر الصرف الحر المعوم : يقصد بسعر الصرف الحر المعوم " هو سعر الصرف الذي يتم تحديده طبيعياً بتفاعل قوى العرض والطلب على النقد الاجنبي او المحلي بدون تدخل السلطة النقدية ".
- ٢-نظام سعر الصرف الحر المدار : في هذا النظام لا يسمح للعملة المحلية ان تتقابل بحرية تامة ، اذ تتدخل السلطة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة في سوق الصرف الاجنبي سواءً كان تدخلها بالبيع او الشراء وذلك للحد من التقلبات في سعر صرف عملتها المحلية ،

^٠ محمود يونس وآخرون : " اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الدولية "، الكتاب الأول ، (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٩٥) ، ص ٥١٦.

^١ عمار عبد الجبار موسى : " الآثار المالية لرفع قيمة الدينار العراقي دراسة تحليلية " ، (بغداد ، وزارة المالية ، الدار الاقتصادية ، ٢٠٠٧) ، ص ٣

ما تحدى الاشارة اليه هنا ان هذا النظام يجمع بين مزايا اسعار الصرف المقيدة نسبياً وامكانية احداث تعديلات من دون مواجهة مساوى سعر الصرف المرن ، يتضح من ذلك ان هذا النظام يبدو وكأنه نظام اسعار الصرف الثابتة القابلة للتعديل ، الا انه يسمح بالتعديل التدريجي لسعر الصرف ، فضلاً عن انه يعطي السلطات النقدية مرونة كبيرة في الساحة الاقتصادية المحلية ويساعدها على مواجهة حركة رأس المال والنشاط الاقتصادي .

رابعاً: النظريات المحددة لسعر الصرف

١- نظرية تعادل القوة الشرائية

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي (كوفستاف كاسل) عندما اصدر كتابه بعنوان ((النقد وأسعار الصرف الأجنبية)) بعد عام ١٩١٤ ، ويرى كاسل إن سعر أي عملة يتحدد وفقاً لقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية ، أي إن العلاقة بين عملة معينة وعملة أخرى يتحدد وفقاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين.

إذ إن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوماً بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار العالمية مقدراً بالعملة الأجنبية فإذا افترضنا أن^(٧)

$$R = \text{سعر الصرف}$$

$$= \text{مستوى الأسعار المحلية مقوماً بالعملة الوطنية}$$

$$Pb = \text{مستوى الأسعار العالمية مقدراً بإحدى العملات العالمية}$$

وعليه يمكن الحصول على سعر الصرف وفقاً لهذه النظرية:-

$$R = pa / pb \quad \dots \dots \dots \quad (1)$$

وبصورة أخرى

$$R \cdot pb = pa \quad \dots \dots \dots \quad (2)$$

إذ إن منطق هذه النظرية يقول بأن مستوى الأسعار المحلية يتكافأ مع سعر الصرف مضروباً في مستوى الأسعار العالمية ، وكما هو معرف كان قياس مستويات الأسعار يتم عن طريق استخدام فكرة الأرقام القياسية للأسعار ويمكن ايضاح ذلك

$$R1=R \cdot pa_0 / pb_0 \quad \dots \dots \dots \quad (3)$$

$$R_1 = \text{سعر الصرف الجديد}$$

$$R = \text{سعر الصرف القديم}$$

$$Pbo = \text{الرقم القياسي للتغير في الأسعار العالمية}$$

$$Pao = \text{الرقم القياسي للتغير في الأسعار المحلية}$$

وقد تبين من هذه الدراسات أن انحرافات القوة الشرائية عن اسعار الصرف ترجع إلى اختلاف زمن الدورة التجارية في دولتين ، وان ارتفاع مستوى الاسعار المحلية مقارنة بمستوى الاسعار العالمية في ظل افتراض سعر معين للصرف إنما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف تلقائياً ، وهذا سيؤدي إلى زيادة كل من الاستيرادات والطلب على الصرف الأجنبي ، وانخفاض كل من الصادرات وعرض الصرف الأجنبي ، وتفترض هذه النظرية عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تتعكس على تكاليف الانتاج (العرض) وأنواع المستهلكين والدخول (الطلب) ، وتفترض عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية ، اي هناك حرية للتجارة الخارجية.

٢- نظرية ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف^(٨)

(٦) حمدي عبد العظيم ، الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة ، (القاهرة ، دار زهراء الشرق ، ١٩٨٨) ، ص ٦ .

يراجع في ذلك

أن سعر الصرف هو جزء من نظرية الأسعار ومن ثم فإن سعر الصرف يتحدد في ضوء قاعدة العرض والطلب ويدعى ذلك "بسعر الصرف التوازن".

ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية ومن ثم ارتفاع في قيمتها الخارجية بينما يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة ومن ثم انخفاض في قيمتها الخارجية.

إذ تتلخص هذه النظرية بالاتي:-

١. بما إن ميزان المدفوعات وفقراته المختلفة هي المصادر الأساسية لطلب البلد على العملات الأجنبية ومن ثم عرض البلد للعملة الوطنية، فإن وضع ميزان المدفوعات يعد العامل الحاسم في تحديد سعر الصرف للعملة الوطنية.

٢. يتحدد سعر الصرف كما يتحدد كل سعر آخر طبقاً لقوى العرض والطلب على العملة المحلية والطلب الخارجي عليها.

٣. إن ميزان المدفوعات هو عامل مستقل وإن سعر الصرف هو عامل تابع.

٣-النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف

يمكن التعرف على ملامح النظرية النقدية في تفسير تغيرات سعر الصرف من خلال دراسة أثر كل من كمية النقود وسعر الفائدة في تحديد سعر الصرف^(٩) ، إذ تركز هذه النظرية على إن سعر الصرف هو ظاهرة نقدية نظراً لتأثيره بالمحددات الحقيقة للطلب على النقود ، إذ إن عرض النقد في كل بلد يحدد بشكل مستقل من قبل السلطات النقدية الوطنية المتمثلة بالبنك المركزي، أما الطلب على النقود فيعتمد على مستوى الدخل الحقيقي و معدل الفائدة حيث يمارس سعر الفائدة تأثيراً مهماً في تحديد سعر الصرف فزيادة سعر الفائدة في دولة ما بالنسبة لمثيله بالخارج يؤدي إلى زيادة سعر الصرف .

ويحدث العكس في حالة خفض سعر الفائدة، إلا أن سعر الفائدة لا يعمل بمعزل عن المعروض النقدي بل يمكن أن يعلن في اتجاهين متضادين، ويلغي كل منهما أثر الآخر ويتحقق حدوث أي تغيير في سعر الصرف، فإذا ما انتفى مثلاً حدوث تغير متوقع في المعروض النقدي في المستقبل القريب فسعر الصرف لن يتاثر كثيراً نظراً لأن سعر الفائدة الاسمي سوف ينخفض نتيجة للانخفاض المتوقع في المعروض النقدي ، إذ يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج، مما يستقطب رأس المال الأجنبي ويرفع من الطلب على العملة المحلية ونتيجة لذلك تزداد قيمة العملة المحلية مما يؤثر سلباً في الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وتعكس هذه التطورات في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود الاقتصاد المحلي^(١٠) ،

٤- نظرية تقلبات أسواق الأصول المالية

تتهم هذه النظرية بتحديد سعر الصرف المتوازن وتعتمد على حرية الأسواق وقوى السوق في تحقيق توازن سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات وتصدى لشرح هذه النظرية الاقتصادي الفرنسي (جال ارتس) أحد خبراء صندوق النقد الدولي، ان العوامل التي تحدد سعر الصرف وفقاً لهذه النظرية هي الطلب الأجنبي على الأصول المالية المحلية والطلب المحلي على الأصول المالية الأجنبية، ويلاحظ أن سعر الصرف يتغير كلما حدثت تغيرات طارئة في الأسواق المالية ،

-- Firtez Maclup, "Explaining changes a Balances of payments and foreign -8) (Change Rate :A polemic with graphs, Algeber, and citation in flexible Exchange Rates of the Balance of payments Edit p. Kindle Berger u.s Anorth–Hollard publishing company , pp.99-110.

-- امين رشيد كوننة ، الاقتصاد الدولي (بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ١٩٨١) ص ١٢٢ - ٢٢٤ .

^(٩) حمدي عبد العظيم، اقتصadiات التجارة الدولية، الطبعة الثانية، (القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ١٩٩٩)، ص ١٢١ - ١٢٥ .

Fritz Machlup, op. cit, p. 102(١٠)

وما تمتلكه الدولة من أصول مالية مقارنة بالتغييرات التي تحدث في قيمة ما يملكه الأجانب من أصول مالية هذا من جانب ، ومن جانب آخر ان النظرية ترتكز على الخبرات المتاحة امام الافراد في الاحتفاظ بهذه الأصول المالية المحلية والأجنبية ، وبحسب تحديد هذه النظرية^(١١) يتزايد الطلب على العملة المحلية مع تناقص أسعار الفائدة الأجنبية وينخفض الطلب على الأوراق المالية المحلية مع انخفاض سعر الفائدة المحلي والعكس صحيح .

لذا فإن العائد من الأصول المالية المحلية يمارس دورا اساسيا في تحديد مستوى سعر الصرف الذي يحدد عنده الأفراد خزين الأصول المالية الأجنبية الذي يحقظ به، وكلما كان تدفق الأصول المالية الأجنبية إلى الخارج أكبر من تدفقها إلى الداخل فإنه يشكل ضغطا على سعر صرف العملة المحلية لأنه كلما قلت نسبة الأصول المالية الأجنبية إلى المحلية فإن سعر صرف العملة المحلية يتدهور، ومن هنا تأتي أهمية هذه النظرية^(١٢) وكما يأتي :-

١. لأن سعر الصرف يمكن أن يعد السعر النسبي لنوعين من خزين الأصول المالية الأجنبية والمحلية وهو أحد المتغيرات الرئيسية التي تكيف لتوازن عرض المخزون من الأصول المالية مقيما بعملة ما مع الطلب عليه .
٢. لأن أسواق رأس المال قادرة على الاستجابة بسرعة أكبر من أسواق السلع للتغيرات المتوقعة في الظروف الاقتصادية، وأن تحسين الموقف التنافسي في أسواق السلع يأخذ وقتا طويلا يصل أحيانا إلى عدة سنوات لكي ينعكس تأثيره بالكامل على تدفقات التجارة ، في حين أن ارتفاع أسعار الفائدة في بلد ما يجذب إليه الأموال من الخارج بسرعة كبيرة ويصبح التأثير في أسعار الصرف المترتب على ذلك فوريًا .

وتتجدر الاشارة إلى أن النظرية لم يتم تطبيقها عمليا على الرغم من أنها تعتمد بشكل رئيسي على قوى السوق الحرة لمعرفة سعر الصرف المتوازن، كما تفترض هذه النظرية إمكانية تحديد العوامل المؤثرة في توقعات سعر الصرف وهي التوقعات التي لا يمكن التنبؤ بها الا إذا كانت السوق النقدية حرة وكان المتعاملون فيها على درجة عالية من الرشد وهو ما يصعب وجوده في الحياة العملية بدرجة كافية، ومن ثم تأتي صعوبة تقدير سعر الصرف الجاري وفقدان النظرية لفاعليتها . وقد انتقدت هذه النظرية على أساس عدم صلاحيتها لتقدير تغيرات سعر الصرف في الدول التي تتدخل في سوق النقد الأجنبي بدرجة تحد كثيرا من حرفيته، وعلى أي حال فإن الاتجاهات العالمية الراهنة التي تمثل إلى تدوير أسواق المال والنقد وتعويم أسعار الصرف وتحرير التجارة الدولية تشير إلى أهمية تطبيق هذه النظرية وملحظة النتائج واختبار صحة الفروض التي تقوم عليها وهو ما لم يحدث عمليا حتى الآن .

المotor الثاني: الاطار النظري والمفاهيمي للتضخم النقدي

* اولاً: مفهوم التضخم النقدي *

يعرف التضخم النقدي على انه زيادة واسعة في النقود دون زيادة كمية السلع والخدمات مما يتربّ عليه(زنادرة مفرطه Hyper Inflation) في الاسعار بمعنى انخفاض القوة الشرائية للنقود . وقد بنيت معظم التعريفات على اساس النظرية الكمية للنقود. حيث عرف التضخم النقدي على انه نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة، ولكن خلصت التعريفات إلى ان التضخم هو الارتفاع المتزايد المستمر في معدلات اسعار السلع والخدمات . وهنا يضفي صفة الاستمرارية على ارتفاع الاسعار لكي نلمس اثار التضخم في النشاط الاقتصادي، أي بمعنى هو اتجاه تصاعدي في

(١١) سوزان ستادلر ، اسعار الفائدة واسعار الصرف ، التمويل والتنمية ، المجلد ٢١ العدد ٢ يونيو ١٩٨٤ ص ٧ .

(١٢) حمدي عبد العظيم ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، مصدر سابق ذكره ص ٥٦، ٥٧ .

* يحسب معدل التضخم في أي سنة طبقا للمعادلة التالية :

الرقم القياسي للأسعار في تلك السنة – الرقم القياسي للأسعار في السنة التي قبلها

معدل التضخم في سنة معينة = $\frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في السنة التي قبلها}}{100} \times 100$

الرقم القياسي للأسعار في السنة التي قبلها

الاسعار بسبب وجود طلب فائض يرافقه قصور في العرض. عليه يجب ان تكون (الزيادة كبيرة في المستوى العام للأسعار وتشمل جميع السلع والخدمات وتستمر هذه الظاهرة مدة طويلة نسبياً لكي نقول ان ما يصيب الاقتصاد هو تضخم نفدي).
وإذا اخذنا ذلك بالاعتبار كشروط نجدها متوفرة في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.

ثانياً: آثار التضخم :

هناك اثار عديدة للتضخم ذكر منها:

١. انخفاض القوة الشرائية للنقد وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة .
٢. انخفاض الإنفاق وبالتالي انخفاض الاستثمار وإعاقة التنمية الاقتصادية .
٣. انخفاض الصادرات وزيادة المستوردات وبالتالي حدوث أو زيادة العجز في الميزان التجاري .
٤. إعادة توزيع الدخل القومي من الدائنين إلى المدينين ومن أصحاب الدخول الثابتة إلى أصحاب الدخول المتغيرة .

ثالثاً: أسباب التضخم :

نستطيع القول: إن ظاهرة التضخم لها أسباب مختلفة وكل من هذه الأسباب ظروف خاصة، كما أن حالة أو ظاهرة التضخم تحدث بصورة واضحة في الدول الضعيفة اقتصادياً بصورة مرتفعة نسبياً عن الدول المتقدمة اقتصادياً ، للتضخم أسباب متعددة ومن أبرز هذه الأسباب :

١ - أسباب اقتصادية داخلية :

ففي الدولة ذات الموارد المحدودة تتجه الدولة إلى إصدار المزيد من الأوراق النقدية لمعالجة العجز في ميزانيتها مما يؤدي إلى رفع أسعار السلع والخدمات المعروضة ، إذ أن الزيادة في الإصدار النقدي لا يقابلها زيادة في السلع والخدمات ، " ويشكل كل إصدار نقدي حكومي دخولاً نقدية إضافية " تؤدي إلى الزيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات فينعكس أثره في ارتفاع الأسعار .

٢ - أسباب اقتصادية خارجية :

ترتبط الكثير من الدول الفقيرة بعلاقات تجارية واقتصادية مع الدول المتقدمة للحصول على السلع والخدمات التي تحتاج إليها ، وعند حدوث أي ارتفاع في أسعار السلع في الدول المتقدمة فإن الدول الفقيرة تتأثر بذلك ويحدث التضخم فيها بمقدار اعتمادها على استيراد السلع من تلك الدول المتقدمة .

٣ - أسباب سياسية :

من أسباب حدوث التضخم في هذه الدول عندما تتعرض الدولة لأي ضغوط اقتصادية دولية مثل حظر تصدير السلع إلى الدولة المحظوظ عليها مما يتسبب في نقص كمية السلع المعروضة ويزيد من أسعارها وينعكس أثر ذلك على القوة الشرائية للنقد في الدولة المحاصرة.

رابعاً: نظريات التضخم

١- نظرية التضخم الناشئ عن الطلب Demand – pull Inflation

وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة الطلب النقدي مقابل عرض ثابت من السلع والخدمات مؤدي ذلك إلى فجوة تضخمية فأي زيادة في الطلب الكلي لن تقابلها زيادة في الانتاج في حالة وصول الاقتصاد إلى الاستخدام الكامل سينعكس بشكل ارتفاع بالأسعار ولن تتوقف الأسعار عند حد معين^(٣). لأنه في الوقت الذي يستفيد بعض الفئات من ارتفاع الأسعار ستضرر الآخرين بالرغم من أنها تحاول أن تحافظ على مستوى معيشتها بالاستعانة بمدخراتهم أو مكتنزاتهم

^(٣) مصطفى رشدي شيخة،الاقتصاد النقدي والمصرفي،(بيروت دار المعرفة الجامعية،١٩٨٥)، ص٤٣٤-٤٦٠

السابقة او الاقتراض اعادة توزيع الدخل بين فقرات الانفاق الجاري كل ذلك سيؤدي الى زيادة جديدة في الاسعار الى جانب ظهور المطالبة بارتفاع الاجور والرواتب مما يؤدي الى زيادة التكاليف ثم الاسعار مرة اخرى.

٢- نظرية التضخم الناشئ عن التكاليف Cost – Push in Flatio Theory

ويتولد هذا التضخم من رفع اسعار خدمات العمال والمنتجين الى مستويات تفوق التي تسود في المنافسة التامة في الحالات العادية ولان الاسعار و الاجور هي دخول كما هي تكاليف ولأن المنتجين والعمال يحاولون الحصول على اجر أعلى وربح أعلى فان هذا يؤدي إلى ارتفاع التكاليف ثم المستوى العام للأسعار ينشأ هذا النوع في الصناعات المركزية نسبياً والاحتكارية وكذلك عندما تحدد الأسعار بحرية وفي الأوضاع التنافسية غير التامة في السوق ويكون للمنشآت وللنقيابات دور تحكمي في الأسعار ينتج عنه ارتفاع التكاليف مؤدياً إلى انخفاض في العرض الكلي ثم ارتفاع في الطلب النقدي الكلي ثم ترتفع الأسعار مرة أخرى^(١٤) مما يزيد التكاليف مرة أخرى وهذا يؤدي إلى تضخم تراكمي نتيجة(ارتفاع التكاليف ارتفاع الأسعار تزداد الطلب الكلي ... الخ) .

٣- نظرية التضخم الهيكلي Structural Inflation Theory

هذا التضخم ينجم عن تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي حتى وإن كان الطلب هذا كبيراً أو لم يكن هناك تركز اقتصادي وكذلك فإن الاجور والاسعار هي مرنة لارتفاع وغير مرنة للانخفاض حتى وإن انخفض الطلب الكلي، وفي اقتصاد متحرك تتغير اذواق المستهلكين ورغباتهم وعملية توزيع الموارد الانتاجية بين القطاعات وتبعاً لذلك ينبغي أن يكون عرضها مع مقدرة نسبية على الحركة قطاعياً وجغرافياً، مع وجود مرونة في الأسعار والاجور^(١٥). وهذا صعب تحقيقه مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبقائها مرتفعة حتى وإن انخفض الطلب الكلي فتنقل عملية ارتفاع الأسعار من قطاع آخر فيصبح تضخماً لولبياً عاماً ومستمراً.

خامساً: أنواع التضخم النقدي

من الضروري المرور على أنواع التضخم بشكل مختصر وكالاتي:

١- التضخم المفرط Hyper Inflation

يحدث عندما ترتفع الأسعار بمعدلات عالية وتزيد سرعة تداول النقود عندها تفقد النقود وظيفتها كمستودع للقيم نتيجة لزيادة كمية النقود المتداولة بشكل مفرط^(١٦) مع نقص في المعروض السلعي فضلاً عن ارتفاع الاجور والتكاليف مع ارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى تدهور قيمة النقود.

٢- التضخم الزاحف Creeping Inflation

يسمى المعتمد أو التدريجي وهو أقل خطورة ويظهر بفترات متباينة وهناك امكانية السيطرة عليه كونه عبارة عن ارتفاع بطيء وتدرجي في الأسعار وبمعدلات تتراوح 2-3%^(١٧) مع وجود زيادة في كمية النقود المتداولة والارتفاع النسبي في الاجور.

٣- التضخم المتقلب Swinging Inflation

يتمثل بالارتفاع الحاد بالأسعار ولمدة معينة وما إن يعالج حتى يعود بشكل كبير ومعدلات عالية ولمدة لاحقة.

٤- التضخم الأصيل Genuine Inflation

وهو هكذا كما سماه (كينز) ويحدث عندما لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في الانتاج يعكس بشكل ارتفاع بالأسعار.

٥- التضخم المكبوت Suppressed Inflation

^{١٤} نبيل الروبي، نظرية التضخم، (الاسكندرية، مصر، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٤)، ص ١٣

^{١٥} عبد الوهاب أمين وزكريا عبد الحميد باشا، مبادئ الاقتصاد، (الكتيبة دار المعرفة، ١٩٨٢)، ص ١٩٣ .

^{١٦} كاظم جاسم العيساوي ومجد الوادي، الاقتصاد الكلي، (عمان، المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٠)، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

وهو التضخم الذي يمنع فيه الاسعار من الارتفاع من خلال استخدام سياسات وقيود تحد من الانفاق الكلي^(١) ولكن هذا لا يمنع الافراد من الاحتفاظ بالنقود سائله يمكن ان تحول الى قوة شرائية فعالة.

٦- التضخم المستورد **Imported Inflation**

وهذا النوع يظهر بشكل ارتفاع حاد ومستمر في السلع الوسيطة الاولية والنهائية المستوردة نتيجة الاعتماد الكبير على السلع المستوردة الاستهلاكية والاستثمارية مما ينتقل هذا التضخم مع الاستيرادات الى الدول المستوردة ولاسيما مع التطور في النقل والتجارة والاتصالات.

٧- التضخم المستهدف **Inflation Targeting**

وينشأ نتيجة عجز الميزانية نتيجة تخفيضات مستمرة في قيمة العملة ورفع قيمة عملة اخرى او وسيلة لتشجيع الاستثمار وتخفيف الدين ومعاقبة الاقتراض والقصد هو الوصول الى معدل التضخم السنوي الذي تراه السلطة النقدية مناسباً لحالة الاستقرار الاقتصادي والذي يتوازن فيه هيكل التشغيل وتستقر فيه معدلات الاجور كما ترتفع فيه القدرة التنافسية لقطاعات الاقتصاد المختلفة سواء في استغلال الطاقة الانتاجية غير المستغلة او النهوض بالتنمية والترانيم الرأسمالي عموماً^(١٧).

المotor الثالث: قياس التأثير المتبادل بين سعر الصرف والتضخم النقدي في العراق.

اولا-العلاقة بين سعر الصرف والتضخم^(١٨)

ترتبط أهداف سلطة النقد بآهداف السياسة الاقتصادية وتعتمد طبيعة هذه الأهداف ووسائل تحقيقها على طبيعة النظام النقدي ونظام الصرف ودرجة تطور سوق الصرف بصورة خاصة وسوق المالية والنقدية بصورة عامة، اذا لا يكون هناك مجالاً واسعاً لممارسة سياسات تغير سعر الصرف عندما لا يكون للتجارة الخارجية دور مهم في النشاط الاقتصادي، أو عندما يكون القطاع الانتاجي عديم المرونة أو تكون الصادرات من نوع واحد أو عندما تكون الصادرات لا تستجيب للتغير في سعر صرف العملة الوطنية.

وان الارتفاع المتزايد في المستوى العام للأسعار "التضخم" يشكل تحدياً حقيقياً وخطيراً على استقرار النشاط الاقتصادي في ايّة دولة سواء كانت متقدمة أم نامية، الا انه في دول الاسواق الناشئة ومنها العراق تكون الآثار السلبية للتضخم اكبر واعمق ، وقد استقرت القناعات لدى مخططى السياسة النقدية ، والمسؤولين في البنوك المركزية ان استقرار الاسعار يجب ان يكون هدفاً طويلاً الامد للسياسة النقدية لذلك تبني تلك الجهات مسؤولية مكافحة التضخم من خلال سياسة عرفت بسياسة استهداف التضخم اي تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال مدة زمنية محددة.

تمثل المحافظة على قيمة العملة هدفاً من جملة اهداف نظام الرقابة على الصرف الاجنبي لدى سلطة النقدية في البلد وتبقي الحاجة اليه مستمرة لسنوات طويلة بسبب افتقارها الى الموارد النقدية "الاجنبية" الازمة لسد احتياجاتها من السلع والخدمات من الخارج في اطار عملية التنمية الاقتصادية ، وعند المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقة هدف رئيسي لنظام الرقابة على الصرف في البلد ويتتحقق ذلك من خلال قيام سلطة النقدية بتنفيذ الطلب على الصرف الاجنبي ، بما يتاسب مع القدر المتاح منه وهو ما يؤدي الى وجود جزء من الطلب

^{١٧} سليمان بو ذباب، اقتصadiات النقود والبنوك، (بيروت، معهد الدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ٢٠٣-٢١٢

^{١٨} مظهر محمد صالح ، التضخم المستهدف هل يحقق الاستقرار الاقتصادي في معدلات الصرف ، دراسة ، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٨ .

الداخلي على الصرف الاجنبي من دون اشباع في رغبتها بعدم تخفيض قيمة العملة الذي يحقق التوازن المنشود في سوق الصرف الاجنبي^(١٩).

ان ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي بعد عام ٢٠٠٣ صاحبه مجموعة من الظواهر والحالات الاقتصادية السلبية التي وجدت تأثيرها بشكل مباشر وغير مباشر في مختلف المؤشرات الاقتصادية ومنها ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي كان له تأثير كبير انعكس بشكل واضح في الضغوط التضخمية المتتسارعة الذي شهدتها جميع اسعار السلع والخدمات وبالشكل الذي عرض الاقتصاد الوطني الى سلسلة من الاثار المترابطة على الاقتصاد تفاوتت بين اثر سعر الصرف والتضخم والتي هي بمثابة حلقة مفرغة بينهما أي ان كل منها يؤثر في الآخر، وقد سعى البنك المركزي العراقي منذ بداية تأسيسه الى تثبيت سعر صرف الدينار العراقي والدفاع عن هذا السعر المثبت وكان قد جرى ربط الدينار العراقي بالدولار الامريكي ، وعلى الرغم من اجراء بعض التعديلات البسيطة على قيمة الدينار العراقي بما يقابلها من الدولار الامريكي في تلك الفترة الا ان تلك التعديلات كانت ضمن حدود ضيقة بحيث انه يمكن القول ان الاتجاه العام لسعر صرف الدينار العراقي كان ثابتا طليقاً لفترة^(٢٠) ، نستنتج من ذلك ان سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية مع التضخم ، وهنالك علاقة وطيدة بين سعر الصرف وكمية النقود إذ أن هذا المتغير يقيس علاقة مهمة بين العملة المحلية للبلد والعملات الاجنبية، وإن الزيادة في عرض النقود تعني تخفيض قيمة العملة المحلية إزاء العملات الاجنبية فإن عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة للحصول على عملة واحدة من العملة الاجنبية سيصبح أكبر أي إن سعر الصرف سيصبح أكثر وهذا سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم ارتفاع التضخم ويحصل العكس عندما ينخفض عرض النقود فإنه سيدفع نحو تخفيض سعر الصرف ومن ثم انخفاض التضخم وهذا يعني تحقيق استقرار نceği في الاقتصاد. ويبين الجدول رقم (١) معدل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار لمدة (١٩٩١ - ٢٠١٠)

جدول (١)

سعر الصرف في السوق الموازي	السنة
١٠	١٩٩١
٢١	١٩٩٢
٧٤	١٩٩٣
٤٥٨	١٩٩٤
١٦٧٤	١٩٩٥
١١٧٠	١٩٩٦
١٤٧١	١٩٩٧
١٦٢٠	١٩٩٨
١٩٧٢	١٩٩٩
١٩٣٠	٢٠٠٠
١٩٢٩	٢٠٠١
١٩٥٧	٢٠٠٢
١٩٣٠	٢٠٠٣
١٤٥٣	٢٠٠٤
١٤٧٢	٢٠٠٥

(١٩) سمير فخري نعمة ، اهمية اسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الازمات الاقتصادية العراق حالة دراسية لمدة (١٩٨٠ - ٢٠٠١) ، رسالة ماجستير ،(بغداد، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٢) ، ص ٤٣ .

(٢٠) احمد عباس الوزان ،مظفر حسي على : " ادارة سعر الصرف في العراق دراسة تقويمية في عوامل تحسن قيمة الدينار العراقي " ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة السادسة ، العدد ١٦ ، كلية الادارة واقتصاد ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٩ .

١٤٧٥	٢٠٠٦
١٢٦٧	٢٠٠٧
١٢٠٣	٢٠٠٨
١١٨٢	٢٠٠٩
١١٨٦	٢٠١٠

م/ من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية نشرات متفرقة .

ويمكن أن تؤدي سياسات تحقيق الاستقرار إلى تخفيض معدل التضخم وتحقيق وضع خارجي قابل للاستمرار وتحريك الاقتصاد نحو تحقيق النمو الاقتصادي السريع وإحراز زيادة ملموسة في الدخل الحقيقي ، وهما هدفان يتطلب تحقيقهما في العادة إجراء إصلاحات هيكلية بالتوازي مع سياسات تحقيق الاستقرار .

وبالرغم مما شهدته مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ في العراق من تطورات اقتصادية عديدة وفي مقدمتها رفع العقوبات الدولية عنه والتخلص من نسبة كبيرة من الديون الرسمية والتوقف عن سياسة طبع النقود لتمويل العجز في موازنة الحكومة الا ان هناك عوامل عديدة اسهمت في استفحال ظاهرة التضخم والجدول التالي يبين معدلات التضخم في العراق للفترة من ١٩٩١ - ٢٠١٠ .

جدول (٢)

معدلات التضخم في العراق للفترة (١٩٩١ - ٢٠١٠)

السنوات	معدلات التضخم %
١٩٩١	١٨٥,٥
١٩٩٢	٨٣,٦
١٩٩٣	٢٠٧,٧
١٩٩٤	٤٥٨,١
١٩٩٥	٣٧٠,٨
١٩٩٦	١٤,٧-
١٩٩٧	٢٣,١
١٩٩٨	١٤,٨
١٩٩٩	١٢,٦
٢٠٠٠	٥,٠
٢٠٠١	١٦,٤
٢٠٠٢	١٩,٣
٢٠٠٣	٣٣,٦
٢٠٠٤	٢٦,٩
٢٠٠٥	٣٦,٩
٢٠٠٦	٥٣,٢
٢٠٠٧	٣٠,٨
٢٠٠٨	٢٤,٧
٢٠٠٩	٢,٨-
٢٠١٠	٢,٤

م/ من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرات متفرقة .

ثانياً: النموذج القياسي للتأثير المتبادل بين سعر الصرف والتضخم النقدي في العراق

أ: صياغة نموذج الدراسة :

يهدف هذا المحور الى استعراض وتحليل النتائج القياسية للنموذج وقد تم استخدام الاساليب القياسية الحديثة في اختبار العلاقة بين التضخم وسعر الصرف من خلال تحليل السلسل الزمنية باستخدام اختبارات الاستقرارية Stationary test والتكمال المشترك Co-integration ونموذج متوجه تصحيح الخطأ (VECM) بهدف Vector Error Correction Model (VECM) الوصول الى نتائج واقعية وتحليل سليم ومنطقي للعلاقات الاقتصادية ومن ثم تجنب النتائج المزيفة والمضللة التي يتم الحصول عليها في الغالب بطرق الانحدار التقليدية في حالة عدم استقرار السلسل الزمنية .

اختبار استقرار السلسل الزمنية

بعد تحليل السلسل الزمنية مهما للتأكد من استقرارها قبل اجراء اي اختبار للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية . يتم ذلك من خلال اختبار الوحدة (Unit Root) وتحديد درجة تكامل السلسل الزمنية وهناك عدة اختبارات لاستقرار السلسل الزمنية منها طريقة ويلي فوللر الموسع (Dicky - Fuller) وفيسبيرون (Phillip - perron) (١) وهذا يتم من خلال اختبار (T) لمستوى المتغيرات وفرقها الاولى (سواء كانت بحد ثابت فقط ام حد ثابت واتجاه عام) اذ يتم رفض فرضية عدم (Ho : B = 0) اذا كانت القيم المحسوبة لمستويات المتغيرات اكبر من القيم الحرجة (الجدولية) عند مستوى معنوية (١٠ ، ٥ ، ١) وقبول الفرضية البديلة باستقرار السلسلة الزمنية وبالعكس وفق المعادلات الآتية :-

$$\Delta t = B_0 + B_1 y_{t-1} + u_t \quad (1) Y$$

$$\Delta t = B_0 + B_1 y_{t-1} + B_2 T + u_t \quad (2) Y$$

فإذا كانت السلاسلتين الزمنتين للمتغيرات الاقتصادية غير مستقرة عند مستوى العام ومستقرة عند الفرق الاولى فهذا يدل ان هاتين السلاسلتين لهما ذات درجة التكامل وهذا يعني ان المتغيران يتحركان معاً عبر الزمن وان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بينهما وان درجة التكامل بينهما هي واحد .^{٢١}

اختبار التكمال المشترك (CO – integration) :

ان فكرة التكمال المشترك تشير الى وجود توازن بين المتغيرات في الاجل الطويل واهم المناهج المستخدمة لاختبار التكمال المشترك للسلسل الزمنية هي منهجية انجل جرانجر ومنهجية جوهانسون-جسليوس^{٢٢}

علمأً ان سلوك جوهانسون يعد الافضل كونه يتميز بأنه اكثر كفاءة نظراً لاعتماده نموذج حد الخطأ من خلال منهج الامكان الاعظم كما يقدم اسلوب موحد لاختبار وتقدير متوجه التكامل المشترك .

اذا كان اختبار جرانجر (Granger) يشير الى انه اذا كانت هناك سلسلتان متكمالتان ، فلا بد من وجود سبيبة جرانجر على الاقل في اتجاه واحد ، فإذا كانت قيمة (F) الجدولية اقل من القيمة المحسوبة عند مستوى معنوية عندئذ يتم رفض فرضية عدم بعدم وجود متوجه التكامل المشترك (r=1) وبالعكس . وهذا يؤكّد وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين .

^{١١} للمزيد حول ذلك انظر :

- D . Dickey and fuller .W Likelihood Ration statisticaL for Autoregressive time series With a unit root econometric , usa , 1981 ,pp.1057 – 1072

phiLLips ,R .,and Testing for aunit Root in time Series Regression Biometrika ,Vol.57 , USA , 1988 . P335 .

²² - لمزيد انظر Johansen , S. and Juselius , k . , Maximum LikeLihood Estimation and Inference on

co – integration with AppLicaltions to the Demand for mony ; oxford BuLLetin of economics and statistics , 1990 , 52 , 2 , PP: 169 – 210 .

- R.F. Engle , and Gramger , c.w. Co- integration and Error – correction Representation , estimation testing Econometrica ,55 , No .2 (1987) , P.P 251 – 276 .

نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

العلاقة السببية في الاجلين الطويل والقصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ : (VECM)

ان وجود التكامل المشترك بين المتغيرات يتضمن بحسب اختبار جرانجر وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الاقل وكانت تحديد اتجاه العلاقة السببية في الاجلين القصير والطويل بين المتغيرات موضوع الدراسة يتطلب تقدير نموذج متوجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) (VECM) لمعرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرات في نموذج متوجه الانحدار الذاتي (VAR) متكاملة تكاملاً مشتركاً ، فأنه يمكن استخدام نموذج متوجه تصحيح الخطأ .

ومن خلال اختبار (F) للمتغيرات التفسيرية في فروضها الاولى من اجل تحديد العلاقة السببية في الاجل القصير في حين يمكن الاستدلال على العلاقة السببية في الاجل الطويل من خلال اختبار (t) للقيمة المتباطئة لفترة واحدة لحد تصحيح الخطأ .

ب : نتائج الاختبارات القياسية :

رموز متغيرات الدراسة

EX : تمثل أسعار الصرف

IN : تمثل التضخم

١- اختبار استقرارية المتغيرات

بالنسبة لأسعار الصرف

يلاحظ بان الحد الثابت والحد الثابت مع الاتجاه العام غير مستقر في المستوى ومستقر في الفرق الأول، وكما مبين في الجداول (٣-٤-٦) الآتية:

جدول (٣)

Null Hypothesis: EX has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 4 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

Prob.*	t-Statistic	
0.6670	-1.148164	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.959148	1% level Test critical values:
	-3.081002	5% level
	-2.681330	10% level

جدول (٤)

Null Hypothesis: EX has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

Prob.*	t-Statistic	
--------	-------------	--

0.7862	1.512869	Augmented Dickey-Fuller test statistic
-4.571559		1% level Test critical values:
-3.690814		5% level
-3.286909		10% level

(٥) جدول

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 3 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

Prob.*	t-Statistic	
0.0454	3.134753	Augmented Dickey-Fuller test statistic
-3.959148		1% level Test critical values:
-3.081002		5% level
-2.681330		10% level

جدول (٦)

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

Prob.*	t-Statistic	
0.0019	5.465176	Augmented Dickey-Fuller test statistic
-4.571559		1% level Test critical values:
-3.690814		5% level
-3.286909		10% level

بالنسبة للتضخم

يلاحظ بان الحد الثابت والحد الثابت مع الاتجاه العام غير مستقر في المستوى ومستقر في الفرق الأول، وكما مبين في الجداول (٧-٨-٩-١٠) الآتية:

جدول (٧)

Null Hypothesis: IN has a unit root

Exogenous: Constant

Prob.*	t-Statistic	
0.2442	-2.106703	Augmented Dickey-Fuller test statistic
-3.831511		1% level Test critical values:
-3.029970		5% level
-2.655194		10% level

جدول (٨)

Null Hypothesis: IN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

Prob.*	t-Statistic	
0.3199	-2.510209	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.532598	1% level Test critical values:
	-3.673616	5% level
	-3.277364	10% level

جدول (٩)

Null Hypothesis: D(IN) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

Prob.*	t-Statistic	
0.0106	-3.830174	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.857386	1% level Test critical values:
	3.040391	5% level
	-2.660551	10% level

جدول (١٠)

Null Hypothesis: D(IN) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

Prob.*	t-Statistic	
0.0483	-3.710032	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.571559	1% level Test critical values:
	-3.690814	5% level
	-3.286909	10% level

٢- اختبار جوهانسون للتكميل المشترك بين متغيرات الدراسة:

يبين الجدول أدناه رقم (١١) بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف والتضخم طبقاً لاختبار الأثر واختبار القيمة العظمى.

جدول (١١)

Included observations: 18 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: EX IN
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0030	15.49471	23.05672	0.556759	None *
0.0037	3.841466	8.411176	0.373300	At most 1 *

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0435	14.26460	14.64555	0.556759	None *
0.0037	3.841466	8.411176	0.373300	At most 1 *

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

٣- اختبار غرانجر لاتجاه السببية بين متغيرات الدراسة:

يبين الجدول أدناه بوجود علاقة سببية بين سعر الصرف والتضخم طبقاً لاختبار غرانجر
 - في حالة تباطؤ لمدة سنة سعر الصرف يؤثر في معدلات التضخم

جدول (١٢)

Lags: 1

Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.36297	0.87691	19	IN does not Granger Cause EX
0.00488	10.6498		EX does not Granger Cause IN

- في حالة تباطؤ لمدة ٢ سنة سعر الصرف يؤثر في معدلات التضخم

جدول (١٣)

Lags: 2

Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.11883	2.52057	18	IN does not Granger Cause EX
0.00027	16.4527		EX does not Granger Cause IN

في حالة تباطؤ لمدة ٣ سنة سعر الصرف يؤثر في معدلات التضخم

جدول (١٤)
Lags: 3

Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.17071	2.05046	17	IN does not Granger Cause EX
0.00370	8.80948		EX does not Granger Cause IN

- في حالة تباطؤ لمدة ٤ سنة سعر الصرف يؤثر في معدلات التضخم

جدول (١٥)
Lags: 4

Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.06379	3.68784	16	IN does not Granger Cause EX
0.02184	5.82840		EX does not Granger Cause IN

الاستنتاجات

- ١- اثبات صحة فرضية البحث وهي ان سعر الصرف هو المتغير الذي يؤثر على التضخم في العراق وليس العكس.
- ٢- هنالك انواع عديدة للتضخم النقدي(الزاحف، المكبوتالخ) بحسب سبب نشوء كل نوع.
- ٣- هنالك العديد من العوامل المؤثرة في سعر الصرف والتي يجب السيطرة عليها من اجل التحكم في سعر الصرف.
- ٤- بالنسبة لاختبار استقرارية سعر الصرف في العراق يلاحظ بان الحد الثابت والحد الثابت مع الاتجاه العام غير مستقر في المستوى ومستقر في الفرق الأول.
- ٥- بالنسبة لاختبار استقرارية معدلات التضخم في العراق يلاحظ بان الحد الثابت والحد الثابت مع الاتجاه العام غير مستقر في المستوى ومستقر في الفرق الأول ايضا.
- ٦- لقد وضح اختبار غرانجر لاتجاه السببية بين متغيرات الدراسة وجود علاقة سببية بين سعر الصرف والتضخم في العراق طبقا لاختبار غرانجر
- ٧- لقد بين اختبار جوهانسون للتكميل المشترك بين (سعر الصرف والتضخم) في العراق وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما طبقا لاختبار الأثر واختبار القيمة العظمى.
- ٨- طبقا لاختبار غرانجر اثبت ان في حالة تباطؤ لمدة (٤،٣،٢،١) سنة يكون هنالك تأثير واضح لسعر الصرف على معدلات التضخم في العراق.

٩- ان السبب الرئيسي للتضخم في العراق هو تغيير سعر الصرف للدينار العراقي ولكنه ليس هو العامل الوحيد وإنما هنالك العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على سعر الصرف وبالتالي على التضخم مثل (المديونية الخارجية، وسعر الفائدة ، وال Kovarath الطبيعية... الخ) التي تأتي بالدرجة الثانية في التأثير عليه.

النحو

- ١- يوصي الباحث بضرورة توجيه السلطات النقدية العراقية نحو اتباع سياسات أكثر ملائمة لتنبيه سعر الصرف للدينار العراقي ازاء الدولار .
- ٢- يوصي بتوجيه جهود بحثية أخرى لخوض الدراسة في موضوع سعر الصرف و أهميته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- ٣- ضرورة اتباع سياسات اقتصادية سليمة للحد من ظاهرة التضخم في العراق.
- ٤- ان السبب الرئيسي للتضخم في العراق هو تغيير سعر الصرف للدينار العراقي ولكنها ليس هو العامل الوحيد وإنما هنالك العديد من العوامل الأخرى التي تأتي بالدرجة الثانية في التأثير عليه.
- ٥- العمل الجاد على تخفيض قيمة المديونية الخارجية العراقية باعتبارها واحدة من العوامل التي تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية.
- ٦- العمل على تخفيض اسعار الفائدة في العراق من اجل زيادة الفرص الاستثمارية التي تؤدي إلى تحسين سعر الصرف الدينار العراقي تجاه العملات الأخرى ومن ثم الحد من الموجات التضخمية.
- ٧- ضرورة زيادة الصادرات وتتوسيع هيكلها لتحسين قيمة العملة الوطنية في العراق.

المصادر

- ١- احمد عباس الوزان ،مظفر حسي علي : " ادارة سعر الصرف في العراق دراسة تقويمية في عوامل تحسن قيمة الدينار العراقي " ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،(بغداد، جامعة المستنصرية، كلية الادارة واقتصاد ،السنة السادسة ،العدد ١٦ ، ٢٠٠٨) .
- ٢- امين رشيد كنونة ، الاقتصاد الدولي (بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨١) .
- ٣- جيمس جوارتنى .ريجارداستورب : "الاقتصاد الكلى – الاختيار العام والخاص" ، (الرياض ، دار المريخ للنشر، ١٩٨٨) .
- ٤- حمدي عبد العظيم ، الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة ، (القاهرة ،دار زهراء الشرق، ١٩٨٨) .
- ٥- حمدي عبد العظيم، اقتصadiات التجارة الدولية، (القاهرة الطبعة الثانية، مكتبة زهراء الشرق، ١٩٩٩) .
- ٦- سليمان بو ذباب، اقتصadiات النقود والبنوك، (بيروت ،معهد الدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٦) .
- ٧- سمير فخرى نعمة ، اهمية اسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الازمات الاقتصادية العراق حالة دراسية للمدة (١٩٨٠-٢٠٠١) ، رسالة ماجستير ، (بغداد،جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٢) .
- ٨- سوزان ستادلر ، اسعار الفائدة واسعار الصرف ، التمويل والتنمية ،المجلد ٢١ العدد ٢ يونيو ١٩٨٤ .
- ٩- عبد الحسين جليل الغالي، سعر الصرف - العوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصدمات الحقيقة و النقدية، أطروحة دكتوراه،(الكوفة، جامعة الكوفة، ٢٠٠٢) .
- ١٠- عبد الوهاب أمين وزكرياء عبد الحميد باشا ، مبادئ الاقتصاد ، (الكويت، دار المعارف ، ١٩٨٢) .
- ١١- عماد محمد العاني : " سياسة صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة " ، مجلة الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ، (بغداد، جامعة بغداد ، كلية الادارة واقتصاد ، ، ٢٠٠٥) .
- ١٢- عمار عبد الجبار موسى : "الآثار المالية لرفع قيمة الدينار العراقي -دراسة تحليلية " (بغداد وزارة المالية ،الدائرة الاقتصادية، ٢٠٠٧) .
- ١٣- كاظم جاسم العيساوي ومجد الوادي ، الاقتصاد الكلى ، (عمان ،الأردن المستقبل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠) .
- ١٤- محمد علي ابراهيم العامري ، سعر الصرف الاجنبي مدخل نظري، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد الاول، العدد الثاني ، ٢٠٠٢ .
- ١٥- محمود يونس وآخرون : " اقتصadiات النقود والبنوك والتجارة الدولية "، (بيروت، الكتاب الاول ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٩٥) .
- ١٦- مصطفى رشدي شيخة، الاقتصاد والنقد والمصرفي، (بيروت ،دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥) .
- ١٧- مظهر محمد صالح ، التضخم المستهدف هل يحقق الاستقرار الاقتصاد في معدلات الصرف ، دراسة ، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
- ١٨- نبيل الروبي ، نظرية التضخم ، (مصر ، الاسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية (١٩٨٤ ،

23- R.F. Engle , and Gramger , c.w. Co- integration and Error - correction Representation , estimation testing Econometrica ,55 , No.2 (1987) .

- 22 - Johansen , S. and Juselius , k . , Maximum Likelihood Estimation and Inference on co – integration with Applications to the Demand for money ; oxford Bulletin of economics and statistics , 1990 .
- 21- Phillips ,R. ,and Testing for a unit Root in time Series Regression Biometrika ,Vol.57 , USA , 1988 .
- 20- D . Dickey and Fuller .W Likelihood Ratio statistical for Autoregressive time series With a unit root econometric , usa , 1981 .
- 19- Firuz Maclup, "Explaining changes in Balances of payments and foreign Change Rate :A polemic with graphs, Algebra, and citation in flexible Exchange Rates of the Balance of payments Edit p. Kindle Berger u.s Anorth–Holland publishing company.